



احاطة إنسانية وقانونية لواقع الاسرى الفلسطينيين وآليات الدعم والاسناد

يطيب لنا في المؤسسة الدولية للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين (تضامن) ان نضعكم في احاطة مركزة ومختصرة حول الوضع الإنساني والقانوني للأسرى الفلسطينيين وآليات دعمهم واسنادهم، وان كان الوقت المخصص لهذا الامر محصورا بدقائق معدودات..

■ بعد السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣ ليس كما قبله بالنسبة للأسرى ..

ما قبل السابع من أكتوبر، كان الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي قد حققوا إنجازات نضالية في صراعهم مع ما تسمى مصلحة سجون الاحتلال تمثلت بتوفير وسائل الاتصال وقنوات إعلامية محددة وزيارات اهل منظمة ومضبوطة بما يحفظ كرامة الأسير وذويه فضلا عن إدارة الحياة الاعتقالية في داخل المعتقلات وإقامة الفعاليات الثقافية والتوعوية والحركية لتكون السجون اكااديميات وطنية، ولدرجة التمكن من شراء ما يحتاجه الاسرى من طعام من كانتينا السجون وطهيه بايديهم وليس بايدي سجناء جنائيين، بل وتأسيس قيادة مركزية للفصائل الفلسطينية في السجون تنتزع من سلطات الاحتلال ما امكن لتحسين ظروف الحياة الاعتقالية للأسرى خاصة اذا ما علمنا ان هناك مئات من المعتقلين قضوا اكثر من ٢٠ عاما في الاعتقال وبرزهم الأسير المحرر نائل البرغوثي الذي قضى ٤٥ عاما في سجون الاحتلال الإسرائيلي ليكون اول اسير سياسي في العالم يقضي أطول مدة اعتقال في السجون.

لم تكن هذه الإنجازات وليدة لحظة عابرة او لقاء تفاوضياً يتيماً، بل كان مداها إضرابات عن الطعام وشهداء سقطوا والام وعذابات قُدمت لانتزاع هذه الإنجازات خلال مسيرة وتكوين الحركة الاسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

■ بعد السابع من أكتوبر ..

جاء السابع من أكتوبر ليحطم اسطورة الجيش الذي لا يقهر.. ويعزز سردية الحرية لشعبنا الذي شب عن الطوق واخذ زمام المبادرة بيده وليعلنها ان سجون الاحتلال لم تُخلق لتكون ملاذ اسرانا ومعتقليننا وقادتنا ونخبنا النضالية والفكرية والسياسية وانها كانت محطة وستنتهي بتبويض السجون وحرية كافة اسرانا ومعتقليننا وهذا ما كان وسيكون باذن الله..

لم تحتمل سلطات الاحتلال هذه الضربة الموجعة، فحولت السجون الى جحيم لا يطاق، بعد ان أعلنت نيتها لفعل ذلك قبل هذا التاريخ من خلال تولي الصهيوني بن غفير إدارة سجون الاحتلال ووعيده الاسرى بتحويل حياتهم الى جحيم لا يطاق، فسحبت جميع الإنجازات النضالية وتنكرت لجميع اتفاقاتها وتفاهماتها مع الحركة الاسيرة وقيادتها في السجون، والغت التمثيل الاعتقالي للأسرى، وبدات بالتضييق عليهم من خلال حرمانهم من ابسط حقوقهم بالاستحمام وقطع الماء والكهرباء وعزلهم عن العالم الخارجي مروراً بالتجويع والإهمال الطبي المتعمد وسقوط الشهداء جراء التعذيب والضرب المبرح ومنع زيارات الأهالي والصليب الأحمر الدولي فضلا عن حرمانهم من الصلاة الجماعية طوال اكثر من عام مضى.

اليوم .. تحتجز دولة الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن ٩٩٠٠ معتقل فلسطيني بينهم ٣٥٠٠ معتقل اداري دون تهمة أو محاكمة ويتم تجديد اعتقال معظمهم بشكل دوري بحيث لا يعلم المعتقل موعدا محددا للافراج عنه، كذلك يعتقل الاحتلال ٤٠٠ طفل تحت سن الثامنة عشرة و٢٧ أسيرة فلسطينية، فيما لا زال يعاني اكثر من ٧٠٠ اسير مريض من الإهمال الطبي المتعمد، فضلا عن استشهاد ٦٣ اسيرا فلسطينيا نتيجة التعذيب والإهمال الطبي واخرهم استشهاد الأسير القاصر وليد أحمد من بلدة سلواد شرقي رام الله، حيث تم الإعلان عن استشهاد بتاريخ ٢٤ مارس المنصرم في سجن مجدو ، ليكون عدد الاسرى الشهداء الأعلى تاريخيا في مرحلة هي الأكثر دموية في تاريخ الحركة الاسيرة منذ العام ١٩٦٧».



منذ السابع من اكتوبر عام ٢٠٢٣ تم اعتقال اكثر من ١٦ الف معتقل من الضفة والقدس افرج عن بعضهم ، فضلا عن الاف من غزة ما زالوا في حالة إخفاء قسري قدر عددهم المركز الفلسطيني للمفقودين والمخفين قسريا في غزة ب ١٤٢٢٢ مفقودا او مختفيا قسريا .

■ الصعيد الإنساني

على الصعيد الإنساني تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، حيث وثقت تقارير حقوقية دولية ومحلية سلسلة من الممارسات التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فيما يلي أبرز هذه الانتهاكات:

١. التعذيب:

تُستخدم أساليب متنوعة لتعذيب المعتقلين الفلسطينيين مثل الشبح، الحرمان من النوم، إسماع الموسيقى الصاخبة، الضرب، التهديدات بالتعذيب الجسدي، والتقييد العنيف للأيدي والأقدام.

٢. الإهمال الطبي المتعمد :

منعت مصلحة سجون الاحتلال الاسرى من إمكانية علاج اسنانهم بشكل كلي، ولا تقدم لهم العلاج الا في حالات خاصة فقط، كما لم توفر لهم مواد النظافة اللازمة وحرمتهم من الاستحمام والمياه الساخنة فضلا عن وجود أي ملابس إضافية لكل معتقل، حيث قضى معتقلون فترة اعتقال دامت اشهرا بنفس الملابس التي تم اعتقالهم بها، ما فاقم من انتشار مرض الجرب (السكابيوس) بين الاسرى. يُقدم للأسرى دواءً غير ملائم مثل مسكنات بسيطة بغض النظر عن حالة المريض.

٣. العزل الانفرادي:

تتبع سلطات الاحتلال سياسة العزل الانفرادي كوسيلة ضغط على الأسرى بهدف انتزاع الاعترافات أو كعقوبة لأية تصرفات قد تُعتبر خرقاً للنظام داخل السجون. وغالبا ما يُنفذ العزل دون مبرر قانوني، مما يسبب أضرارا نفسية وجسدية جسيمة للأسرى. كما في حالة الأسير المحرر احمد مناصرة الذي تم اعتقاله بعمر ال ١٣ عام وعزل لسنوات بعد الحكم عليه بقضاء ٩ أعوام في الاعتقال.

٤. الدروع البشرية:

وذلك من خلال استخدام بروتوكولات عسكرية كبروتوكول الدبور الذي يقوم فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي باستخدام أسرى فلسطينيين من المعتقلات وإجبارهم على تنفيذ مهام قصيرة ومحددة، تتلخص هذه المهام بدخول مواقع يُشتبه بأنها مفخخة أو أنفاق، بهدف حماية الجنود الإسرائيليين من المخاطر المحتملة، وكذلك استخدام بروتوكول البعوض الذي يتم فيه إجبار المدنيين الفلسطينيين بعد اعتقالهم على دخول المنازل والأنفاق في غزة قبل اقتحام جنود الاحتلال لها، ما يعرض حياة المعتقلين للخطر. كل سرية في الجيش الإسرائيلي تستخدم فلسطينيا في غزة درعا بشريا ست مرات على الأقل يوميا.

٥. التعرية والانتهاكات الجنسية:

حيث ابلغ معتقلون محررون عن تعريتهم بشكل كامل من قبل جيش الاحتلال وتعريضهم للضرب، فضلا عن تعرض معتقلات لتحرش جنسي مباشر، من خلال وضع الجنود أيديهم على أعضاء خاصة، وإجبارهن على التعري وخلع الحجاب.

٦. الحرمان من زيارة الأهل:

حرم الاحتلال الاسرى الفلسطينيين من زيارات الاهل منذ السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣ كعقاب للأسرى، واستمر ذلك الحرمان حتى اليوم.

٧. المقاتل غير الشرعي :

وهم الاسرى الذين يعتقلهم الاحتلال من غزة ويضعهم تحت قانون المقاتل غير الشرعي الذي تم ابتداعه من الالة القمعية الإسرائيلية، حيث يحتجز الاحتلال قرابة ١٧٥٠ اسيرا من غزة تحت هذا القانون، ما يعني حرمان المعتقلين من كامل حقوقهم التي شرعتها لهم القوانين الدولية.



٨. الاعتقال الإداري :

يعد الاعتقال الإداري أحد الأساليب التعسفية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. ويتم هذا الاعتقال دون تقديم تهم واضحة ودون محاكمة علنية. يعتمد الاعتقال الإداري على أوامر عسكرية لا يحق للمعتقل أو محاميه الاطلاع على تفاصيلها، ويتم تجديده بشكل متكرر، مما يجعل المعتقلين عرضة للاحتجاز لفترات غير محددة.

٩. الحبس المنزلي:

هو عقوبة قسرية تفرضها محاكم الاحتلال الإسرائيلية على الفلسطينيين، حيث يُجبر الشخص على البقاء داخل منزله لفترة محددة أو في منزل قريب له. وقد يتم تمديد هذه العقوبة لفترات إضافية، وفي حال مخالفة هذه القيود، يتعرض الشخص لعقوبات إضافية.

١٠. الجثامين المأسورة :

تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز جثث الشهداء الفلسطينيين في ما يعرف بمقابر الأرقام من بينها جثث أسرى استشهدوا داخل المعتقلات، حيث يتم دفن الشهداء في قبور مجهولة الهوية تحمل أرقاماً بدلاً من أسمائهم. هذا الإجراء يهدف إلى معاقبة عائلات الشهداء، وقد بلغ عدد الجثامين المأسورة ٦٦٥ جثماناً فلسطينياً محتجزاً في مقابر الأرقام والثلاجات ومعسكر سدي تيمان، بعضهم منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي منهم: الشبان والمسنين والأطفال والنساء والأسرى، علماً أن هذا المعطى لا يشمل الشهداء المحتجزين من قطاع غزة.

١١. الاخفاء القسري:

إخفاء قسري : حيث تواصل قوات الاحتلال إخفاء الاف المعتقلين قسراً وتعريضهم للتعذيب والعنف الوحشي من لحظة الاعتقال حتى لحظة الإفراج التي تتم لبعضهم وخاصة في قطاع غزة، حيث يجري احتجاز المعتقلين من غزة في مراكز احتجاز جديدة أقامها الجيش الإسرائيلي في أماكن مختلفة في النقب والقدس، يتعرض فيها المعتقلون-بالإضافة إلى جريمة الإخفاء القسري- لأشكال قاسية من التعذيب والتنكيل والحرمان من الطعام والماء.

■ القانون الدولي والإجراءات القمعية للاحتلال الإسرائيلي بحق الاسرى

تشدد قواعد القانون الدولي الإنساني على عدم إلزام سكان الأراضي المحتلة بطاعة أو ولاء لسلطات الاحتلال. إذ نصت المادة ٤٥ من لائحة الحرب البرية المرفقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ على أنه -لا يجوز إجبار السكان على أداء قسم الولاء للسلطة المعادية-. كما أكدت اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة على أن العقوبات المقررة للأسرى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أنهم ليسوا من رعايا الدولة المحتلة.

إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تعترف مطلقاً بتطبيق اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، بل استمرت في إصدار تشريعات عنصرية تضمنت قوانين ومشاريع قوانين تقمع الفلسطينيين وتستهدف الأسرى. فقد أقر الكنيست الإسرائيلي العديد من القوانين في السنوات الأخيرة، من أبرزها:

- قانون استهداف الأطفال القاصرين ومحاكمتهم، حتى من هم دون سن الرابعة عشر.
- قانون تغذية الأسرى بشكل قسري المضرين عن الطعام.
- قوانين تشديد العقوبات ضد الفلسطينيين، مثل تلك المتعلقة براشقي الحجارة.
- قوانين تتيح لإسرائيل تطبيق قوانينها الجنائية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- قوانين منع زيارات أسرى ينتمون إلى منظمات فلسطينية محددة، بالإضافة إلى قوانين تتعلق بجثث الشهداء.



■ آليات الدعم والاسناد :

■ أولاً: الدعم القانوني والحقوقى

- التوثيق القانوني والانتهاكات
- استخدام شهادات الأسرى المحررين كوثائق قانونية، حيث تقوم المؤسسة بعمل لقاءات شهرية مع اسرى محررين وتوثيق شهاداتهم مرئياً وتضريغها لتوثيقها كشهادات قانونية يمكن تقديمها للجهات ذات الاختصاص.
- التقاضي الدولي
- تقديم شكاوى للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) وفق نظام روما الأساسي (جرائم التعذيب، النقل القسري، الحرمان من المحاكمة العادلة، ولذلك فقد وقعت المؤسسة مع الجامعة الإسلامية العالمية في كوالالمبور اتفاقية بحثية أكاديمية لدراسة حالة ٥٠ اسير محرر يروون شهاداتهم حول الانتهاكات التي تعرضوا لها على ان ترفع هذه الشهادات وتقدم للمحكمة الجنائية الدولية.
- رفع قضايا أمام محاكم وطنية تعتمد مبدأ الولاية القضائية العالمية، وهي مبدأ قانوني دولي يتيح للدول محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة ضد القانون الدولي، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الجاني أو الضحية.
- مخاطبة المنظمات الحقوقية الدولية
- مثل: هيومن رايتس ووتش، العفو الدولية (Amnesty)، مفضوية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والضغط عليها لنشر تقارير وإصدار مواقف رسمية، وقد قدمت المؤسسة عديد الاحاطات الإعلامية كان اخرها، في الدورة الاخيرة لمجلس حقوق الانسان في جنيف.

■ ثانياً: الدعم الإعلامي والتوعوي

- التغطية الإعلامية اليومية
- إنتاج تقارير، فيديوهات قصيرة، ومقابلات مع أهالي الأسرى والمحررين.
- فضح الانتهاكات اليومية في السجون الإسرائيلية على وسائل الإعلام الدولية.
- ٢. الحملات الرقمية
- إنتاج محتوى بصري (إنفوجرافيك، فيديو، شهادات حية).
- ٣. إنتاج مواد توعوية
- كتيبات، منشورات، ملصقات، معارض صور، أفلام وثائقية قصيرة موجهة للمجتمع المحلي والدولي.

■ ثالثاً: الدعم السياسي والدبلوماسي

- مخاطبة الهيئات الرسمية والدولية
- مجلس حقوق الإنسان في جنيف وبيروكسل، الجمعية العامة، مجلس الأمن.
- مطالبة بقرارات دولية لحماية الأسرى.
- التحرك البرلماني
- تحفيز البرلمانات الصديقة لطرح القضية داخل جلساتهم الرسمية.
- إرسال رسائل احتجاج للبعثات الدبلوماسية.
- العمل عبر الجاليات والمغتربين
- تنظيم وقفات احتجاجية أمام السفارات الإسرائيلية لدولة الاحتلال.
- رفع القضية في المؤتمرات الدولية والجامعات العالمية.



■ رابعاً: الدعم الشعبي والميداني

- اعتصامات دورية أمام مقرات الصليب الأحمر والمحاكم العسكرية
- خصوصاً في أيام ذات اعتبارات رمزية كيوم الأسير الفلسطيني، واليوم العالمي لحقوق الانسان.
- تنظيم فعاليات تضامنية داخل المدارس والجامعات
- أيام توعية، مهرجانات ثقافية، عروض مسرحية عن معاناة الأسرى.
- التواصل مع عائلات الأسرى
- تنظيم زيارات، تقديم الدعم النفسي والمادي، تسليط الضوء على معاناتهم.

■ خامساً: الدعم الإنساني والصحي

- الضغط لتحسين الظروف المعيشية داخل السجون
- المطالبة بتوفير العلاج للمرضى. من خلال التعاون مع منظمة أطباء بلا حدود.
- مراقبة توفر الطعام، المياه، والملبس وفق ما شرعته القوانين الدولية للأسرى.
- التنسيق مع المؤسسات الطبية الدولية
- مثل «أطباء بلا حدود» أو «الهلال الأحمر» لمطالبة الاحتلال بالسماح بزيارات طبية.

انتهى